CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.375
16 November 1999

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثامنة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٧٥

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع للمكسيك

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

ويجب إدراج التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وكذلك في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: The Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات لهذه الجلسة وأي جلسات أخرى في ملزمة مستقلة.

98-80146
9880146

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريـــــران الدوريـــــان الثالـــــث والرابـــــع للمكســـــيك (CEDAW/C/MEX/3-4 و Add.1؛ و CEDAW/C/1998/I/CRP.1/Add.4)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذت السيدة سوري (المكسيك) مكانا لها إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة سوري (المكسيك): قالت إنه على الرغم من أن ٦٠ في المائة من سكان المكسيك يعيشون في مراكز حضارية، ففي بعض الولايات مثل أوكساكا وشياباس، حيث توجد نسبة مرتفعة من السكان الأصليين يشكل السكان الريفيون أغلبية السكان.

٣ - ودستور المكسيك يكفل المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، ويتضمن أحكاما محددة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم، وتنظيم الأسرة، وملكية الأراضي الريفية، وحق المواطنة، والمشاركة السياسية، والعمل، والأجور، وينص أيضا على الحماية الاجتماعية للأمهات. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠، أنشئت لجنة وطنية لحقوق الإنسان لاستكمال نظام حماية حقوق الإنسان، وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣، أنشأت اللجنة البرنامج المعني بالشؤون المتصلة بالمرأة والطفل والأسرة، واضطلعت اللجنة أيضا بتحليل تفصيلي للمعايير الاتحادية بغية التحقق من تمشيها مع برنامج العمل الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ١٩٩٥-٢٠٠١، ومنهاج عمل بيجين.

٤ - وقد ساهم القانون الزراعي الجديد لعام ١٩٩٢، والقانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية لعام ١٩٩٦، والأنظمة الاتحادية للسلامة والنظافة الصحية وبيئة العمل لعام ١٩٩٧، وقانون منع العنف المنزلي وتقديم المساعدة إلى ضحاياه لعام ١٩٩٦، ومرسوم صدر لتعديل القانون المدني للمقاطعة الاتحادية، جميعها في تحسين حالة المرأة. وأخيرا، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، اتفقت النائبات من جميع الأحزاب على تشجيع اعتماد تشريعات ضد العنف الجنسي والعائلي في الولايات التي لا يوجد فيها تشريعات من هذا القبيل، فضلا عن حماية حقوق المرأة وإلغاء القوانين المحلية التمييزية.

٥ - ونتيجة لمشاركة الحكومة المكسيكية والمنظمات غير الحكومية المكسيكية في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بدئ في عام ١٩٩٥ البرنامج الوطني للمرأة: التحالف من أجل المساواة، كجزء من خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، ووضع البرنامج الوطني للمرأة مجموعة من الاستراتيجيات لتعزيز النهوض بالمرأة، وأنشئ مكتب تنسيقي تنفيذي للبرنامج الوطني للمرأة عن طريق وزارة الداخلية من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجيات وتنسيق جميع الأنشطة المشتركة بين الوكالات، وتنسيق البرامج الحكومية الرامية إلى تحسين حالة المرأة في المكسيك. وطلب من وكالات الإدارة العامة الاتحادية أن تمتثل للبرنامج في نطاق مجالات الاختصاص لكل منها، ووجه الطلب ذاته إلى الكيانات العامة، وفقا للقواعد القانونية السارية.

٦ - وقد اقترحت الجمعية النسائية الوطنية للتحول الديمقراطي اتخاذ تدابير إيجابية لضمان مشاركة المرأة في صنع القرار داخل الحكومة، والهيئات التشريعية، والأحزاب السياسية، والمنظمات الاجتماعية. وقام حزبان من الأحزاب السياسية الرئيسية في المكسيك بتعديل نظامهما الأساسي بحيث لا تزيد نسبة المرشحين من أي من الجنسين لعضوية مجلس النواب، أو مجلس الشيوخ، أو للمناصب داخل الهيئات التنفيذية التابعة لهما، عن ٧٠ في المائة، وفي انتخاب تموز/يوليه ١٩٩٧، شكلت النساء ربع المرشحين. وفي الوقت الراهن، تشغل النساء ١٧,٤ في المائة من المقاعد في مجلس النواب، و ١٤,٩ في المائة من المقاعد في مجلس الشيوخ. وتمثل النساء حوالي ربع أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي المكسيكي.

٧ - ولكي يتسنى تحسين حالة النساء اللاتي يعشن في ظروف الفقر، تعكف الحكومة منذ عام ١٩٩٧ على تنفيذ برنامج للغذاء والصحة والتعليم. ويركز البرنامج على توفير المساعدة لأكثر الفئات ضعفا من السكان: الحوامل والأمهات المرضعات، والأطفال دون سن الخامسة، والشباب في سن التعليم الأساسي، ويوفر البرنامج أيضا الدعم النقدي لتشجيع أطفال المدارس، وبخاصة البنات، على عدم ترك المدرسة.

٨ - وبغية تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة اليومية، جرى تنقيح البرامج الدراسية الأساسية، وحث البرنامج الوطني للمرأة وسائط الإعلام على المساعدة في القضاء على القوالب النمطية القائمة على اختلاف نوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك نشر كتيب معنون "المنظور المتصل باختلاف نوع الجنس: دليل لتخطيط المشاريع البحثية والأنشطة العامة والمدنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها"، وكتيب معنون "المنظور المتصل باختلاف نوع الجنس: أداة لتحقيق المساواة"، في محاولة للقضاء على القوالب النمطية القائمة على اختلاف نوع الجنس في وسائط الإعلام، ومشاريع المجتمعات المحلية ورعاية الأسرة، على التوالي.

٩ - وفي عام ١٩٨٩، أجري استعراض واسع النطاق للتشريعات الحالية بشأن الجرائم الجنسية بغية تخفيض معدل حدوث الجرائم الجنسية المرتكبة ضد المرأة، وفي عام ١٩٩٠، أنشئت اللجنة التعددية لتقديم الدعم للضحايا (المعروفة باسم المجموعة التعددية)، وقدمت سلسلة من التعديلات المقترح إدخالها على الأحكام المتصلة بالجرائم الجنسية والواردة في قانون العقوبات للمقاطعة الاتحادية وفي قوانين العقوبات لكل من الولايات. وأخيرا، اعتمد مجلس الشيوخ في عام ١٩٩٦ اتفاقية بليم دوبارا، وهي في مرحلة التصديق النهائية.

١٠ - وعلى الرغم من أن الدعارة لا تخضع للتنظيم في المكسيك، فإن بيع الخدمات الجنسية من جانب أطراف ثالثة غير قانوني، ويجري حاليا تحليل لمعرفة إن كان يمكن تنظيم الدعارة أم لا. واعتمد أيضا قانون اتحادي لمكافحة الجريمة المنظمة.

١١ - وبغية مواجهة التحديات التي يشكلها تزايد الطلب على التعليم، اعتمدت حكومة المكسيك عدة استراتيجيات مختلفة، من بينها تطبيق لامركزية التعليم عن طريق الاتفاق الوطني لتحديث التعليم الأساسي.

١٢ - وتبلغ نسبة النساء اللاتي تجاوز عمرهن ٦٠ سنة واللاتي لا تستطعن القراءة أو الكتابة ٣٨ في المائة تقريبا، بالمقارنة مع ٢٦ في المائة من الرجال. وعلى النقيض من ذلك مُحيت الأمية بصورة تامة تقريبا بين الشبان والشبات؛ وحاليا، تبلغ نسبة السكان الأميين بين سن ١٥ و ٢٤ عاما ٤,٤ في المائة فقط، وفيما يتعلق بالسكان الأصليين، تبلغ نسبة النساء اللاتي تجاوز عمرهن ١٥ سنة ولا يستطعن القراءة أو الكتابة ٤٨,٩ في المائة. ومن كل ثلاث بنات من السكان الأصليين بين سن ٦ سنوات و ١٤ سنة لا تستطيع إلا بنتان القراءة أو الكتابة، وهو معدل أدنى بقليل من المعدل المسجل للصبيان والغلمان من السكان الأصليين،

١٣ - والالتحاق بالتعليم الابتدائي يكاد يكون شاملا، ولا توجد فوارق كبيرة بين الصبيان والبنات. وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي، يبلغ معدل الالتحاق ٨٩,١ في المائة للصبيان و ٨٤,٢ في المائة للبنات. وتناقص معدل ترك الإناث للدراسة في السنوات الأخيرة، غير أنه، في عام ١٩٩٥ لم تذهب إلى المدرسة إلا نسبة ٢٨ في المائة من جميع الإناث و ٣١ في المائة من جميع الذكور الذين يتراوح عمرهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. وتزايد عدد النساء اللاتي دخلن مرحلة التعليم العالي في السنوات الأخيرة. وفي السنة الدراسية ١٩٩٥-١٩٩٤، سجلت ٨٢ امرأة لكل ١٠٠ من الرجال.

١٤ - ثمة حاجة واضحة لإيلاء اهتمام خاص للاحتياجات التعليمية للبنات والشابات نظرا لأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وقد بدئت برامج للتغلب على التخلف التعليمي في المجتمعات الريفية ومجتمعات السكان الأصليين، ويجري إيلاء الاهتمام بشكل خاص لمجتمع الإناث في هذه المناطق. ويجري حاليا توفير عدد متزايد من الخدمات للنساء من السكان الأصليين.

١٥ - وينص القانون الاتحادي للعمل على حق المرأة في العمل، ويحدد أنظمة لحماية الأمومة. ويتضمن أيضا أحكاما خاصة لتنظيم العمالة المنزلية والعمل من المنازل وهما قطاعان أغلبية المشتغلين فيهما من النساء. وتعيش العديد من النساء في ظل ظروف من الفقر المدقع أو التهميش الشديد وثمة عدد كبير جدا من الأسر المرأة فيها هي رب الأسرة. ولذلك فإن دخول المرأة إلى سوق العمل ليس حقا فحسب بل ضرورة أيضا.

١٦ - ولا تزال هناك فوارق وأوجه عدم مساواة رئيسية قائمة فيما يتعلق بعدد ونوعية الفرص المتاحة للمرأة، وفي السنوات الأخيرة، حدثت تغيرات كبيرة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في سوق العمل غير أن الاتجاه نحو تركز المرأة في وظائف معينة لم يتغير كثيرا. وتعمل المرأة تقليديا في قطاعي الخدمات والتجارة، حيث تكفل القوانين الحالية للضمان الاجتماعي لهن عددا من الاستحقاقات. وتضطلع وزارة العمل ببرامج تدريبية للمرأة وببرامج خاصة للعاطلين عن العمل من المعوقين.

١٧ - وأحد التحديات الرئيسية في قطاع الصحة يتمثل في كفالة التغطية التامة، وبخاصة للمرأة والطفل. وقد أنشأت وزارة الصحة برنامجا يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ ويتمثل أحد الجوانب ذات الأهمية الكبيرة من جوانب البرنامج في أنه جرى دمج منظور يراعي اختلاف نوع الجنس في جميع الأنشطة

المتعلقة بوضع المعايير، وبالتعليم، والاتصالات، وتوفير الخدمات، والبحوث، والتقييم، ومن الصعب جمع الإحصاءات المتعلقة بالإجهاض بسبب الإبلاغ الناقص عنه بدرجة كبيرة، غير أنه يبدو أن معدل حدوث حالات الإجهاض يتناقص.

١٨ - وقد انخفض معدل الوفيات بصورة مطردة في المكسيك في العقود الأخيرة، وفي عام ١٩٩٥، كان العمر المتوقع عند الولادة ٧٦,١ للنساء و ٦٩,٧ للرجال. وجاء الانخفاض في خطر الوفاة أثناء الحمل، أو الولادة، أو الفترة اللاحقة للولادة، نتيجة التدابير التي اتخذتها مؤسسات الصحة العامة. وجرى تعزيز حملة كثيفة للإعلام ونشر الوعي في جميع المؤسسات الصحية، بالتعاون مع وكالات حكومية ومنظمات غير حكومية. وارتفعت نسبة الحوامل اللاتي تتلقين الرعاية من طبيب من ٥٤,٩ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦، إلى ٨٦,١ في المائة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥.

١٩ - والانخفاض في معدلات الخصوبة يرتبط بزيادة استخدام وسائل منع الحمل؛ ففي عام ١٩٩٦، كانت ٦٦,٨ في المائة من النساء تستخدمن وسائل تحديد النسل. غير أن حمل المراهقات لا يزال مشكلة رئيسية، وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٠٠٠ ٤٥٠ من المراهقات المكسيكيات تلدن كل عام.

٢٠ - وثمة مشكلة أخرى من مشاكل الصحة العامة هي فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وعلى الرغم من أن هذا المرض يصيب عددا أكبر من الرجال، فإنه عنصر هام في الرعاية الصحية للمرأة. وتتبع الحكومة مجموعة متنوعة من التدابير لمنع ومعالجة الإيدز منذ عام ١٩٨٦، عندما أنشأت اللجنة الوطنية للوقاية من الإيدز ومكافحته. وتمثل النساء ١٣ في المائة من المرضى بالإيدز البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٢ في المكسيك. ومن أولويات البرنامج الوطني للإيدز توفير إمكانية الوصول إلى العلاج بالمجان لجميع الحوامل بغية خفض احتمال ولادة أطفالهن مصابين بالإيدز.

٢١ - وتنفذ الحكومة برامج تمويلية مختلفة ترمي إلى تعزيز القدرة الإنجابية للمرأة، ولا سيما المرأة الريفية؛ وبدأت مؤخرا في وضع استراتيجيات لتقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة التي تملكها نساء. وبدئ برنامج خاص لتشجيع المبادرات التي تتخذها نساء الأعمال ذوات الدخل المنخفض. ويقدم البرنامج دعما شاملا، يشمل المعلومات، والمشورة التقنية، والتدريب، والدعم التكنولوجي، والتمويل.

٢٢ - ويؤثر الفقر المدقع على أكثر من ١٦ مليون فرد في المكسيك، أي ١٨ في المائة من مجموع عدد السكان. وتشير البيانات المتاحة إلى أن ٤٦,١ في المائة من الأسر التي ترأسها نساء تعيش في حالة من الفقر المدقع. وكثيرا ما تعاني الجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من حدة الفقر الريفي من انعدام التنسيق والاستمرارية، وغياب منظور يراعي اختلاف نوع الجنس في تصميمها وتطبيقها. وعلى الرغم من أن النساء في المكسيك تؤدين دورا هاما متزايدا في مجال الزراعة، تجدر الإشارة إلى أن ٦٦ في المائة من النساء اللاتي لهن أسهم ملكية في الأراضي المشاع يتجاوز عمرهن ٥٠ سنة، ويبلغ عمر ٢٩,٦ منهن أكثر من ٦٥ سنة، مما يعني أن أطفالهن أو أقرباء آخرين يقومون على الأرجح بالأعمال اللازمة لفلاحة الأرض. والعمر المتوقع عند الولادة للنساء في المناطق الريفية أدنى منه في حالة النساء المقيمات في المناطق

الحضرية، كما أن المرأة الريفية تتلقى مستوى أدنى من الرعاية الصحية أثناء الحمل عما تتلقاه المرأة الحضرية. وأخيرا، وعلى الرغم من أحكام القانون الزراعي، لم يتم الاستفادة بالكامل من القدرة التنظيمية للوحدات الصناعية - الزراعية النسائية.

٢٣ - ومن الناحية الدستورية، لا تخضع المرأة المكسيكية لأية قيود قانونية أيا كانت. غير أن قدرة الفرد القانونية تشمل أيضا قدرته على ممارستها، والتي، في حالة المرأة، تحد منها بعض المواد في القوانين المدنية لفرادى الولايات.

٢٤ - وفيما يتعلق بحضانة الأطفال، يميز بين حالة الطلاق برضا الطرفين وبين الطلاق القضائي، ففي الحالة الأولى يتفق الطرفان على مسألة حضانة الأطفال التي تُسند في معظم الحالات إلى الأم. أما في حالة الطلاق القضائي، يقوم القاضي بتحديد الحضانة، أما بالنسبة لممتلكات الزوجين، فيمكن أن يقوم عقد الزواج إما على الملكية المنفصلة أو الملكية المشتركة، دون التمييز بين الرجل والمرأة.

٢٥ - والحكومة المكسيكية تدرك وجود قصور في سياساتها المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص. وتقر كذلك بأنه لا يمكن إجراء تغييرات اجتماعية بعيدة الأثر إلا بتغيير القيم والمواقف الراسخة في المجتمع.

٢٦ - وانتقلت إلى الأسئلة الواردة في تقرير الفريق العامل لما قبل الدورة (CEDAW/C/1998/I/CRP.1/Add.4)، وقالت، ردا على السؤال العام الذي طرحته اللجنة بشأن تأثير اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على حياة النساء المكسيكيات، إن السلطات المكسيكية لم تتمكن من التوصل إلى أية نتائج محددة في ذلك الشأن. ومن الصعوبة بمكان عزل التأثيرات الاقتصادية لاتفاقية التجارة الحرة عن العوامل الأخرى التي تؤثر على سلوك الاقتصاد.

٢٧ - أما فيما يتعلق بالسؤال ٧، فالبرنامج المعني بالشؤون المتصلة بالمرأة والطفل والأسرة التابع للجنة الوطنية لحقوق الإنسان يتبع مباشرة، ولأغراض اتخاذ القرار، لرئيس اللجنة، وإن منسق اللجنة هو من موظفي مكتب الرئيس، والبرنامج يعمل فيه ١٠ موظفين ويشكّل جزءا من شبكة إقليمية لمكاتب حقوق المرأة. أما فيما يتعلق بإنجازاته، فقد تناول ٩٩٦ قضية شملت مجموعة من الانتهاكات المختلفة. وجرى تقديم ما إجماليه ٣٣٩ شكوى في عام ١٩٩٧. وتضمّن معظم الشكاوى أوجه قصور في الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات التعليمية ومؤسسات الرعاية الصحية والمؤسسات القضائية.

٢٨ - أما بالنسبة للسؤال ٨، والتدهور الظاهري في القانون الزراعي الجديد، فقد أوضحت أنه بموجب قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٧١، فإنه بوسع المرأة أن تدير وحدة صناعية - زراعية على أرض تخصصها هيئة الأراضي المشاعة. ومع ذلك فما حدث عمليا هو أن الوحدة الصناعية - الزراعية كانت تمنح أرضا بعيدة عن منطقة النمو الحضري، كما هو منصوص عليه، أو أن الأرض كانت تُعطى لمستفيد آخر، عادة ما يكون رجلا، أو أن الوحدة لم تكن تنظم على الإطلاق. وكان تدخل المؤسسات ضروريا كذلك في العديد من الحالات لإقناع الجمعية العمومية لهيئة الأراضي المشاعة بنقل الأرض إلى الوحدة الصناعية - الزراعية.

وبمقتضى القانون الزراعي الجديد، أصبحت إجراءات الحصول على أرض وحدة صناعية - زراعية أمرا عسيرا. وفي كثير من الأحيان تتجاهل سلطات هيئة الأراضي المشاعة حقوق الوحدة الصناعية - الزراعية في الأرض. وقد أصبح بوسع النساء التابعات لهيئة الأراضي المشاعة اللاتي لسن أعضاء في الوحدة الحصول على أرض. ومع ذلك فالنساء الريفيات يؤدين دورا هاما على نحو متزايد في المجتمعات الزراعية. ففي عام ١٩٧٠ لم تكن هناك سوى ٤٥٩ ٣١ امرأة تتمتعن بعضوية هيئة الأراضي المشاعة، وارتفع عددهن ليصل إلى ٥٤٧ ١٣٩ بحلول عام ١٩٩٦. وكانت هناك ٨٩٠ ١٨ امرأة تملّكن أراضيهن الخاصة بهن، بينما كانت ٢٠٥ ٩٣ امرأة تنتفعن بالأراضي التابعة لهيئة الأراضي المشاعة. وتتبوأ المرأة حاليا مناصب قيادية في إدارة هيئة الأراضي المشاعة.

٢٩ - وفيما يتعلق بالسؤال ٩، فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد اضطلعت بدراسة التشريعات في بعض الولايات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة والتي لا تتماشى مع التشريعات الوطنية. وقد أرسلت نتائج الدراسة واقتراحات بتعديلات إلى السلطات المعنية. وقد أدخلت بعض الولايات بالفعل تعديلات على تشريعاتها.

٣٠ - أما بالنسبة لإجراءات تعديل التشريعات، يمكن للسلطة التنفيذية الاتحادية وأعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ والمجالس التشريعية للولايات كل على حدة اقتراح التشريعات. وعقب مناقشة هذه التشريعات على الصعيد المحلي أو الاتحادي، ترسل مشاريع التشريعات إلى السلطة التنفيذية للتعليق عليها والموافقة والنشر. وقد حد الدستور من عدد المسائل التي يمكن للمجلس الوطني التشريع بشأنها. ولذا تعالج مجالس الولايات كل على حدة عددا من القضايا ذات الأهمية القصوى للحماية القانونية للمرأة. ولذلك فإن أي استعراض للتشريع المكسيكي هو مهمة طويلة الأجل وتحتاج إلى نفقات باهظة من حيث الوقت والجهد.

٣١ - أما بالنسبة إلى السؤال ١٠، فقد قالت إن الحوامل والأمهات المرضعات لا يسمح لهن بمزاولة عمل قد يضر بصحتهن أو بصحة أطفالهن الرضع، بما في ذلك العمل الشاق، والعمل الليلي والعمل الإضافي، ويحق لهن الحصول على إجازة أمومة من ستة أسابيع قبل الوضع إلى ستة أسابيع بعده. وتُعطى الأمهات المرضعات يوميا فترتين مدة كل منهما نصف ساعة لإرضاع أطفالهن. وليس لأي من هذه الأحكام أي تأثير على مرتب المرأة أو استحقاقاتها أو حقوقها الأخرى. وإذا ما أصبحت إحدى العاملات اللاتي تتعرضن للمخاطر المبينة في الفقرة ٤١ من التقرير حاملا، فيحق لها الحصول على تعويض لأي ضرر يلحق بها، إلا أنها يجب أن تبلغ رب العمل حال معرفتها بأنها حامل، لكي يتم نقلها مؤقتا إلى عمل لا ينطوي على خطورة.

٣٢ - أما فيما يتعلق بحماية القصَّر في مكان العمل (السؤال ١١)، فالتعليم الابتدائي والثانوي إلزاميان. ونتيجة لذلك، ليس بوسع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة العمل، في حين يقتصر عمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٥ سنة على عمل ست ساعات في اليوم؛ أما الأطفال دون الثامنة عشر فيُحظر عليهم العمل الذي يعرضهم للإشعاع.

٣٣ - وبالنسبة لعمل إدارة تنسيق الشؤون المتصلة بالمرأة، والبرنامج الوطني للمرأة والمكتب التنسيقي التنفيذي التابع للبرنامج الوطني للمرأة والمجلس الاستشاري ومجلس الرصد الاجتماعي والعلاقة فيما بينها (السؤال ١٢)، فقد أوضحت أن المكتب التنسيقي التنفيذي التابع للبرنامج الوطني للمرأة، الذي أصبح تابعا لوزارة الداخلية، مسؤول عن صياغة وتنظيم وتنسيق السياسات التي تدعم مشاركة المرأة في التنمية والإشراف عليها. ويلزم بالنسبة لجميع الوكالات الاتحادية أن تمتثل للبرنامج الوطني للمرأة. أما المجلس الاستشاري ومجلس الرصد الاجتماعي فهما هيئتان فرعيتان تقدمان خدمات استشارية ومتابعة للمكتب التنسيقي التنفيذي. وتعمل إدارة تنسيق الشؤون المتصلة بالمرأة بالتعاون مع المكتب التنسيقي التنفيذي التابع للبرنامج الوطني للمرأة؛ إذ تعالج الأولى الأنشطة الدولية لصالح المرأة، ويعالج الثاني الأنشطة الوطنية.

٣٤ - ويعمل بالمكتب التنسيقي التنفيذي ٣٨ موظفا، وتبلغ ميزانيته ٢,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ ويضطلع المجلس الاستشاري ومجلس الرصد الاجتماعي بمهامهما دون أجور، ويجري تمويل إدارة تنسيق الشؤون المتصلة بالمرأة عن طريق وزارة الخارجية. وتمول الأنشطة المتعلقة بأهداف البرنامج الوطني للمرأة التسعة من ميزانيات الوكالات الاتحادية المعنية.

٣٥ - وردا على السؤال ١٣، قالت إن مجلس الرصد الاجتماعي، بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاءات ووكالات الأمم المتحدة، بصدد إنشاء نظام للمعلومات والتوثيق والبحث عن مركز المرأة، ويجري حاليا عقد سلسلة من حلقات العمل عن المعلومات الإحصائية في ميادين التعليم والعمل والمشاركة السياسية، والصحة والأسر المعيشية، والأسر، والإسكان. وسيوفر أيضا نظام مؤشرات للاعتبارات المتصلة بالفوارق بين الجنسين يستخدم من أجل رصد وتقييم مركز المرأة في المكسيك معلومات عن المرأة وأدوار الجنسين، كما سيستخدم لصياغة السياسة العامة.

٣٦ - أما فيما يتعلق بالسؤال ١٤، فلا يمكن أن يوجد أي تشريع وطني يُلزم الأحزاب السياسية بترشيح نسبة مئوية محددة من المرشحات، وذلك لأن لكل ولاية قانونها الانتخابي الخاص بها. وقد رفع اقتراح اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان إلى جميع المجالس التشريعية للولايات.

٣٧ - أما بالنسبة للسؤال ١٥، فقالت إن الاقتراح بتنقيح المستويات القياسية للعمل، وساعات العمل بحيث يمكن للرجال والنساء اقتسام المسؤوليات الأسرية بشكل يحقق المساواة، قد قدم في حلقات عمل وحلقات دراسية ومؤتمرات نُظمت بالاشتراك مع المنظمات النسائية وحضرها موظفون حكوميون وممثلون عن اتحادات العمل وأرباب العمل. كما أجريت دراسات استقصائية ميدانية لتحديد الوضع الحقيقي بشأن اقتسام المسؤوليات داخل البيت.

٣٨ - وردا على السؤال ١٦، قالت إنه قد بدأ بالكاد إدماج قضايا الفوارق بين الجنسين في البرامج الدراسية في كليات الصحافة، وعلوم الاتصالات، والإعلان. بيد أن البرنامج الوطني للمرأة اضطلع بدراسة عن القوالب النمطية المتصلة بالفوارق بين الجنسين ونزعة التحيز لأحد الجنسين في مجال الإعلان وأجري تحليل عن برامج التعليم من بُعد للمدارس الثانوية؛ وستُرفع نتائج البحث إلى وزارة التعليم ورابطات الإعلان ومجلس الإذاعة والتلفزة الوطني، وسيجري نشرها لمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة.

٣٩ - وردا على الطلب الوارد في السؤال ١٧ بشأن الحصول على معلومات عن التشريعات الاتحادية من حيث صلتها بالمادة ٦ من الاتفاقية، قالت إن قانون الجريمة المنظمة الاتحادي قد نُشر في الجريدة الرسمية. وهدف القانون هو إرساء قواعد للتحقيق مع الأفراد المتورطين في الجريمة المنظمة ومقاضاتهم، ومحاكمتهم، والحكم عليهم ومعاقبتهم. وأحكام هذا القانون تشكّل سياسة عامة وهي سارية في جميع أنحاء البلد. ويشمل القانون الاتجار بالقاصرات ولكن ليس بالنساء البالغات. ومع ذلك وضعت اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان اقتراحات تهدف إلى حماية النساء والفتيات من تلك الممارسة في الولايات كل على حدة. وأضافت أن معظم قوانين العقوبات تصنف الاتجار بالنساء ضمن فئة القوادة، التي تُعرف بالاستغلال الاعتيادي أو العرضي لجسد شخص آخر كوسيلة للإعالة أو للربح. ولسوء الحظ فإن القوادة لا تعتبر جريمة خطيرة، وإن قانون العقوبات لا يشمل الخداع، أو العنف الجسدي أو النفسي وعدم القبول من جانب الضحايا أو إرغامهن على القبول. وتختلف العقوبة على القوادة من ولاية لأخرى وتشمل أحكاما بالسجن من سنتين إلى تسع سنوات، وغرامة تعادل الحد الأدنى لأجور فترة تتراوح بين ٥٠ و ٥٠٠ يوم. وبعض القوانين المحلية فقط هي التي تعرف دعارة الأطفال على أنها قوادة، في حين تعتبرها معظم القوانين أنها إفساد للقاصرين، وهي جريمة ضد الآداب العامة. والعقوبات خفيفة ولا يوجد فيها بند للتعويض.

٤٠ - وينقسم اقتراح اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للمقاطعة الاتحادية لتنظيم الدعارة إلى قسمين، أحدهما يتناول معايير الصحة والسلامة، والآخر يتناول الترخيص لأماكن الدعارة والإشراف عليها. والقصد هو إقامة أماكن محددة يمكن فيها ممارسة الدعارة، بغية إزالة الخطر على الأخلاق العامة، وفساد ضباط الشرطة، والطبيعة السرية لهذا النشاط، والحفاظ على كرامة العاهرات وإنزال العقوبة بالمتاجرين بخدماتهن غير أن الاقتراح لم يُعتمد بعد.

٤١ - أما فيما يتعلق بالعنف المنزلي (السؤال ١٩)، فقالت إن إدارة النيابة العامة للمقاطعة الاتحادية أنشأت مركزا للضحايا وبرنامجا لإصلاح المجرمين. أما فيما يتعلق بالسؤال ٢٠، فقالت إن وزارة العدل نظمت اجتماعين للوكالات المتخصصة المشار إليها في الفقرة ١٠١ من التقرير، لتحديد ما إذا كانت الوكالات تعمل بشكل فعال، وما هي الإجراءات الأخرى التي يتعين اتخاذها لزيادة إدراك الموظفين الحكوميين للمشكلة.

٤٢ - وبمقتضى القانون الجنائي والقانون المدني للمقاطعة الاتحادية، فإن العنف المنزلي يعد جريمة يعاقب عليها بالحبس في القضايا الجنائية الخطيرة، وبالطلاق وإلغاء حقوق الأبوة في القضايا المدنية. وتُبذل حاليا جهود لحل المشكلة دون تدمير الأسرة. ولا يوجد في الولايات تشريعات من هذا القبيل، رغم أنه يوجد في بعضها أحكام إدارية لمنع العنف المنزلي والعناية بالضحايا.

٤٣ - وقد اقترح رئيس وعضوات الكونغرس تشريعا يهدف إلى الثني عن العنف المنزلي ومعاقبته. وحماية الضحايا، وزيادة الوعي العام بالمشكلة ووضع سياسات للقضاء عليها. وقد جعلت الإصلاحات الحديثة من العنف المنزلي سببا للطلاق، وبوسع المحاكم أن تمنع وصول أحد الزوجين إلى الآخر، واتخاذ تدابير وقائية أخرى. وأضافت إن التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات تنص كذلك على دفع تعويض عن الأفعال الإجرامية في مجال العنف المنزلي، كما جعلت القانون كذلك ساريا على الأشخاص

الذين يقيمون معا ولكنهم غير متزوجين ولا تربطهم علاقة من أي نوع. والعقوبة على الاغتصاب، الذي يمكن الحكم بأنه قد حدث بين الأزواج، تتراوح من ٨ إلى ١٤ سنة سجن.

٤٤ - ولم تجر دراسة وطنية للطريقة التي تُعامل بها النساء اللاتي يبلّغن عن العنف، إلا أن دراسات محلية عديدة أدت إلى وضع نماذج معاملة تؤكد على تمكين الضحايا. وثمة دراسة استقصائية أجرتها عام ١٩٩٥ عن مواقف المواطنين إزاء العنف المنزلي، الرابطة المكسيكية لمكافحة العنف ضد المرأة، أسهمت في إقامة ملاجئ للنساء اللاتي يتعرض للإيذاء.

٤٥ - وردا على السؤال ٢١، قالت إن مجلس الشيوخ اعتمد اتفاقية "بيليم دو بارا" في عام ١٩٩٦ وصدرت في الجريدة الرسمية؛ وبذا أصبحت في مرتبة قانون دستوري في أرجاء البلد. وأضافت أن السلطة التنفيذية بصدد المصادقة عليها.

٤٦ - وبما أن تقنين العنف المنزلي خاضع للوائح على صعيد الولايات، فليس بالإمكان اعتماد قانون وطني يشابه قانون المقاطعة الاتحادية. ومع ذلك فقد عقد اجتماع لعضوات المجالس التشريعية المكسيكيات لبحث سبل حماية ومساعدة الضحايا وإنزال عقوبة أشد بالمجرمين. وقد اعتمد العديد من الولايات قانونا بشأن العنف المنزلي، وثمة ولايات أخرى في صدد إجراء ذلك.

٤٧ - وقد زادت الحكومة من جهودها لكفالة إمكانية قيام ضحايا الجرائم الجنسية بالإبلاغ عنها دون الخوف من الانتقام، وتوجد في معظم الولايات وكالات متخصصة توفر العناية الطبية والمشورة للضحايا. وفي الفترة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٧، ساعدت الوكالات ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٢ ضحية أو أقارب للضحايا. وقد قدمت أكثر من ٤٠٠ ١ شكوى خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٧.

٤٨ - وأي شخص أدين بإفساد قاصر دون ١٦ سنة من العمر يعاقب بالحبس لمدة تتراوح بين ٣ و ٨ سنوات وبغرامة تعادل قيمتها الأجر الأدنى لما بين ٢٠٠ و ٥٠٠ يوم عمل. وتزداد العقوبات في حالات الظروف المشددة.

٤٩ - وبخصوص تدريب الموظفين القضائيين (السؤال رقم ٢٤) قالت إن البرنامج الوطني للمرأة يُعد مشروعا لزيادة وعي القضاة بأهمية تطبيق اتفاقية بيليم دو بارا (Belém do Pará) وإن دليلا بشأن تلك الاتفاقية سيستخدم في سلسلة من حلقات العمل الإقليمية المقرر عقدها في عام ١٩٩٨.

٥٠ - أما بخصوص السؤال رقم ٢٥، فالتشريعات الحالية لا تتناول التحرش الجنسي من جانب زملاء العمل لأن التشريعات تُعرف الجاني بأنه يتبوأ مركز سلطة تخضع لها الضحية.

٥١ - وردا على السؤال رقم ٢٦ قالت إن نقابات العمال دافعت، خلال المراجعة الأخيرة لقانون الضمان الاجتماعي، عن حق المرأة في الرعاية الصحية وخدمات مراكز الرعاية النهارية. وأضافت أن لكل نقابة

إدارة تعنى بشؤون المرأة وأن الاتحاد المكسيكي للعمال، وهو أكبر النقابات، باشر برنامجا خاصا بالعاملات يشمل أنشطة تربوية وثقافية وتثقيف المواطنين وأنشطة وقت الفراغ والأنشطة الترفيهية والتدريب في مجال التشريعات العمالية والمشاركة في الأنشطة النقابية وبرامج صحية. وتشغل المرأة مناصب رفيعة المستوى في نقابات عمالية عديدة وتشكّل الأغلبية في عضوية بعض النقابات.

٥٢ - وبخصوص السؤال ٢٧، قالت إن برنامج العمل لزيادة عدد النساء في الخدمة الخارجية (الفقرة ١٦٧ من التقرير) لا يزال قيد الإعداد. وأضافت أن وزير الخارجية المعين حديثا امرأة، وكذا نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف.

٥٣ - وبالنسبة إلى رفع معدل الالتحاق بالمدارس بين الأطفال العاملين (السؤال ٢٨) قالت إنه أعيد توجيه برنامج العمل الوطني الخاص بالأطفال للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ نحو فئات الأطفال الأكثر ضعفا، بمن فيهم الأطفال العاملون، وأنه يشمل الصحة والتغذية والتعليم والحماية القضائية. وقد بدأ تنفيذ برامج خاصة لتعليم أطفال العمال المهاجرين، وتشكل الفتيات نسبة ٣٠ في المائة من التلاميذ المستفيدين من تلك البرامج.

٥٤ - وفيما يتعلق بالارتفاع النسبي لمعدل التسرب من المدارس بين الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ٦ سنوات و ١٤ سنة (السؤال ٢٩)، قالت إن الإجراءات الحكومية تمخضت عن رفع معدلات الالتحاق بالمدارس بين الأطفال والفتيات على السواء. غير أن الظروف الهيكلية من قبيل تعذر الوصول لأسباب جغرافية أو الفقر المدقع التي اضطرت الكثير من الأطفال للعمل، جعلت تعميم الالتحاق بالمدارس أمرا صعبا. وتشمل الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الحالة وضع برامج علاجية في المجتمعات المحلية المهمشة، وبرامج لمرحلة ما قبل المدرسة، وبرنامجا لتقوية مهارات القراءة والكتابة، وبرنامجا لتوفير الكتب المدرسية في المرحلة الثانوية دون مقابل، وبرامج تثقيف السكان الأصليين وبرنامجا للتثقيف والصحة والتغذية.

٥٥ - وبخصوص السكان الأصليين (السؤال ٣٠)، فإن عدد السكان الأصليين في المكسيك يبلغ ٦ ٧١٥ ٥٩١ نسمة وتوفر الحكومة لـ ٤٥ من المجتمعات المحلية للسكان الأصليين البالغ عددها ٥٦ مجتمعا محليا التعليم الأولي، والتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، والتعليم الابتدائي إضافة إلى النُزل ومراكز الإدماج الاجتماعي ومحطات إذاعية ثنائية اللغة. ويدرس في المدارس الابتدائية الثنائية اللغة نسبة تقدر بـ ٨٧,٩ في المائة من الأطفال الأصليين في البلد. ولا توجد إحصاءات عن الأطفال من السكان الأصليين الذين يتلقون أشكالا أخرى من التعليم أو غير الملتحقين بالمدارس. وقد زاد عدد التلاميذ والمدرسين في المدارس الابتدائية للسكان الأصليين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٦ بنسبة ٢٣,٧ في المائة و ٣٢,٦ في المائة على التوالي.

٥٦ - وقالت في معرض جوابها على السؤال ٣١ إن الاتفاق الوطني لعام ١٩٩٢ بشأن تحديث التعليم الأساسي، وفر التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الثانوية على نطاق واسع كما حسن الأداء الدراسي وقلص الهوة بين الجنسين في مجال الالتحاق بالمدارس. ويوفر تمويل التعليم على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات وأن معدل زيادة ذلك التمويل قد تجاوز معدل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

٥٧ - وردا على السؤالين ٣٢ و ٣٣ قالت إن قانون العمل الاتحادي ينص على حق المرأة العاملة في القطاع الرسمي في الحصول على إجازة أمومة من قبل الولادة بستة أسابيع إلى بعدها بستة أسابيع. ويُدفع للمرأة خلالها مرتبها كاملا وتحتفظ بحقها في العودة إلى نفس الوظيفة في غضون سنة بعد الولادة. وتمنع التشريعات المكسيكية الفصل من العمل خلال الحمل وإجازة الأمومة كما يحق للوالدين العاملين الذين لديهم أطفال صغار السن الحصول على إجازة خاصة في حالة مرض الأطفال.

٥٨ - وتنص تشريعات الضمان الاجتماعي على دفع العلاوات الأسرية للمستفيدين الذين يعينهم شخص معوق مـُؤمن عليه، كما تنص على إنشاء مراكز لإعادة تدريب المعوقين على الأعمال. وتنص تشريعات التقاعد على نفس المحقوق والالتزامات بالنسبة للعاملين سواء أكانوا ذكورا أم إناثا.

٥٩ - وفيما يتعلق بالسؤال المتصل بالحماية من خلال الضمان الاجتماعي للنساء ضحايا الحوادث في العمل (السؤال ٣٤) قالت إن أرباب العمل مسؤولون عما يصيب عمالهم من حوادث بسبب العمل وأمراض مهنية وبناء على ذلك فهم ملزمون بدفع تعويضات مناسبة بصرف النظر عن جنس العامل المصاب. ويحق أيضا للعمال الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي في هذا الشأن.

٦٠ - والفرق في المعاملة في الإطار الدستوري والتشريعي الذي ينظم الحصول على العمل (السؤال ٣٥) يكمن في المعاملة الممنوحة للحامل؛ ويهدف ذلك الفرق في المعاملة إلى حماية المرأة ولا ينطوي على أي تقييد لحقوقها. وتفرض التشريعات العمالية الاتحادية عقوبات مالية على أرباب العمل الذين يجعلون توظيف المرأة مشروطا بعدم الزواج أو الحمل.

٦١ - وفيما يتعلق بالسؤال عما إذا كانت نسبة العاملات المبلغ عنها تشمل العاملات غير المتفرغات أو العاملات في المهن الحرة (السؤال ٣٦) أوضحت أن السكان النشطين اقتصاديا يضمون من كانوا يعملون أو يبحثون عن عمل خلال الأسبوع الذي جرت فيه الدراسة الاستقصائية عن العمالة. ولم تؤخذ في الاعتبار فئات العمال. وفي عام ١٩٩٦ كان معدل البطالة الظاهرة بين النساء (٤,١ في المائة) أعلى بكثير منه بين الرجال (٣,٥ في المائة) (السؤال ٣٧). وفئة العاملات دون أجر (السؤال ٣٨) المشار إليها في الفقرة ٢٣٢ من التقرير يقصد بها الإناث اللائي كن يعملن، خلال الأسبوع الذي جرت فيه الدراسة الاستقصائية، في أعمال تجارية أسرية أو يزاولون أنشطة زراعية لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة دون أن يتلقين تعويضا ماليا. كما تشمل العاملات دون أجر من خارج الأسرة. والأرقام الخاصة بالعمالة الوطنية تشمل العمال دون أجر.

٦٢ - أما بالنسبة لاستراتيجيات الحكومة فيما يتصل بحالة المرأة العاملة في مصانع التجميع الموجهة نحو التصدير (السؤال ٣٩) فمعظم تلك المصانع تمتثل لتشريعات العمل ذات الصلة. وتجري كل من وزارة العمل والحكومات المحلية عمليات تفتيش. فإذا كشفت تلك العمليات عن وجود مخالفات لقانون العمل، تتخذ تدابير إدارية لفرض إنفاذ الامتثال لذلك القانون، بما في ذلك توجيه إنذارات بإغلاق المصنع.

٦٣ - وبخصوص اتفاقية العمل الدولية رقم ١٥٦ (السؤال ٤٠) ما فتئ البرنامج الوطني للمرأة يعمل على زيادة الوعي العام بأهمية توزيع المسؤوليات الأسرية، وذلك عن طريق تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية يشارك فيها المسؤولون الحكوميون وطائفة متنوعة من المنظمات غير الحكومية. وقد بدأ التغيير في المواقف تجاه الأدوار المنوطة بالجنسين يظهر بشكل محسوس.

٦٤ - وبخصوص عدد مراكز الرعاية النهارية العامة والخاصة ونسب الأطفال الملتحقين بها (السؤال ٤١)، بلغت القدرة الاستيعابية الثابتة للمعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، ٠٠٠ ٦٥ مكان. وتقدم خدمات الرعاية النهارية بالمجان للموظفين الاتحاديين وموظفي الولايات المتحدة والبلديات، كما أن أبواب المراكز الخاصة للرعاية النهارية مفتوحة أمام العمال الذين باستطاعتهم تحمل تكاليفها. ومع ذلك فإن رعاية الأطفال لا يزال يعهد بها في المقام الأول إلى أفراد الأسرة الموسعة. ويسمح بالالتحاق بمراكز الرعاية النهارية للأطفال الأصحاء منهم الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٣ يوما وأربع سنوات وتتمتع أمهم العاملة أو الوالد الحاضن بالتغطية التأمينية. ولا يدفع الوالدان أي مبالغ مقابل خدمات مراكز الرعاية النهارية العامة.

٦٥ - وانتقلت إلى السؤال ٤٢ وقالت إن المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية تغطي النساء من الفئات المهمشة والضعيفة وتشمل خدمات الإصحاح الأساسية؛ والرعاية أثناء الحمل والولادة واللاحقة للولادة؛ والتحصين؛ ومعالجة الإسهال ومكافحة الطفيليات ومعالجة أمراض الجهاز التنفسي؛ والوقاية والعلاج من مرض السل والسكري وارتفاع ضغط الدم؛ وتدريب المجتمعات المحلية في ميدان الرعاية الصحية. وفضلا عن ذلك، عمد برنامج التضامن الذي ينفذه المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي في المناطق الريفية أساسا إلى مواءمة النماذج التقليدية لتنظيم المجتمعات المحلية من أجل النهوض بأنشطة المساعدة الذاتية، كما يوفر الرعاية في مجال الصحة الإنجابية.

٦٦ - وبخصوص برامج الوقاية من السرطان (السؤال ٤٣) تتمثل أهداف البرنامج المكسيكي للوقاية من سرطان عنق الرحم والرحم ومكافحتهما في زيادة نسبة التغطية فيما يتعلق باكتشاف السرطان للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٦٤ سنة بحيث تصل إلى ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ ومعالجة نسبة ٩٠ في المائة من الحالات التي يجري تشخيصها في مرحلة مبكرة. وتوفر مؤسسات الصحة العامة خدمات الكشف عن السرطان بالمجان كما تجري منظمات غير حكومية عديدة اختبارات "مسحة باب" مقابل رسم ضئيل جدا.

٦٧ - وفيما يتعلق بالتثقيف الجنسي في المدارس (السؤال ٤٤) تشمل البرامج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية مواضيع من قبيل التناسل البشري والصحة الإنجابية والنشاط الجنسي واحترام الذات.

٦٨ - والبيانات الموزعة حسب الجنس عن حالة المعوقات في المكسيك (السؤال ٤٥) غير متاحة في هذا الوقت. وثمة نسبة تتجاوز ١٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٢ سنة يعانون من نوع ما من أنواع الاعاقة. وقد أظهرت من دراسة استقصائية أجريت على تلاميذ المدارس

الابتدائية أن ما يزيد عن ٢,٧ مليون طفل وفتاة في المكسيك مصابون بنوع ما من أنواع الإعاقة، بالرغم من أن نسبة ٢٩ في المائة من تلك الحالات تتعلق بالبصر وأن معظمها يعالج عن طريق استعمال النظارات الطبية. ويتلقى ٢,١٢ مليون من بين مجموع المعاقين تعليمهم إما في مدارس خاصة أو مدارس عادية. وتعيش نسبة ٦ في المائة من مجموع المعوقين وحدهم، بينما تعيش النسبة المتبقية مع أسرهم. ولا توجد معلومات عن نسبة المعوقين الذين يعيشون في مراكز عامة أو خاصة. وفي عام ١٩٩٥ بدئ برنامج وطني لإدماج الأشخاص المعاقين في التنمية الغرض منه تشجيع إدماجهم في القوة العاملة والحد من الصعوبات التي يواجهونها في مجال النقل. ولا تتخذ إجراءات محددة لإدماج المعوقات.

٦٩ - وفيما يتعلق بموضوع تعقيم المرأة (السؤال ٤٦) قالت إن خدمات تنظيم الأسرة لابد أن تتضمن، بحكم القانون، التعريف بوسائل منع الحمل والتثقيف وإسداء المشورة بشأنها وانتقاءها ووصفها وتطبيقها، إضافة إلى علاج العقم. وخدمات ربط أنابيب الرحم متاحة عند الطلب؛ ويشترط إسداء المشورة، والحصول على الموافقة المستندة إلى الاطلاع على كل المعلومات واتباع الإجراءات الطبية الصحيحة، لكن المرأة غير مطالبة بالحصول على موافقة شريكها أو والديها. ويلزم موافقة مكتوبة من الممثل القانوني للمرأة إذا كانت عاجزة عن إعطاء موافقتها وإذا كان إجراء التعقيم لازما لحماية صحتها.

٧٠ - وبخصوص الاحتياجات الخاصة للسكان الأصليين في المكسيك (السؤال ٤٧) ثمة ٥٦ مجموعة عرقية تعيش في الإقليم الوطني. ووصول سكان الأرياف، الذين يشكلون نسبة ٢٦ في المائة من مجموع السكان، إلى الخدمات الأساسية محدود ويعيشون في ظروف تتسم بالتهميش والفقر. وقد وضع البرنامج الوطني للمرأة مبادئ توجيهية لتلبية احتياجات النساء من السكان الأصليين والريفيات. وفي مجال التعليم وضعت برامج لتثقيف الأمهات من السكان الأصليين في مجال رعاية الأطفال، وتوسيع نطاق تدريس اللغة الأم في التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة وإعداد مواد لتدريس اللغة الاسبانية كلغة ثانية. وفي ميدان الصحة، يستهدف تشجيع الأمومة المأمونة وتوفير وسائل منع الحمل ولا سيما لسكان الأرياف النائية والمجتمعات المحلية للسكان الأصليين، الحد من معدل إصابة الأمهات بالأمراض ومعدل الوفيات بينهم. أما في ميدان التخفيف من حدة الفقر، فإعطاء النساء أراضي وائتمانات وتوفير التدريب لهن أمر أساسي. ولتنمية الإنتاج، يجري تحديد مشاريع صالحة لا تستخدم الموارد الطبيعية على نحو فعال فحسب وإنما تعزز أيضا القدرة الإنتاجية للمرأة وتدر الدخل للعائلات الريفية. كما تبذل جهودا للحفاظ على الحقوق الإنسانية والمدنية والثقافية للنساء من السكان الأصليين وحمايتهن من جميع أنواع التمييز العرقي والجنساني.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠